الباب الأول:

النقـــود وعملية خلق النقود

الفصل الأول : التطـور التـاريخي لنشـأة النقـــود

الفصل الثاني : تعـــريف النقـــود ووظـائفـــها

الفصل الثالث : أنواع النقود و تحليل الكتلة النقدية والعناصر المقابلة لها

الفصل الرابع : عمليـــــة خلـــق النقـــــود

تمهيـــد:

إن فهم السياسة النقدية لا يمكن أن يكتمل بشكل جيد إلا بإعطاء تقديم عن التطور التاريخي لنشأة النقود وفهم الظاهرة في الفصل الأول ثم نحدد تعريف للنقود والوظائف التي تقدمها في النشاط الاقتصادي في الفصل الثاني وبفضل تطور المجتمع وضغط الأحداث الاقتصادية تنوعت النقود ولهذا كان لزاما أن نعرف أنواع النقود التي رافقت تطور المجتمعات وأصبح يعرف مجموع هذه الأنواع من النقود بمصطلح الكتلة النقدية التي تضم مجموع ما يتداوله المجتمع من نقود وأن اصدار هذه النقود يتطلب مقابلات تغطي الكتلة النقدية وهو ما يعرف بالعناصر المقابلة للكتلة النقدية وهذا ما سنتعرف عليه في الفصل الثالث ثم إن السياسة النقدية ترتكز على عملية هامة في النقود هي عملية خلق النقود في البنوك التجارية وهذا ما سنتناوله في الفصل الرابع.

والهدف من تقديم الباب الأول هو تحديد فهم دقيق وشامل لظاهرة النقود ووظائفها وأنواعها وعملية خلق النقود.

الفصل الأول :

التطور التاريخي لنشـــأة النقـــود

المبحث الأول : مرحلة نظام المقايضـــة وصعوباتـــها

المبحث الثاني : مرحلـــة النقـــود السلعيـــة

المبحث الثالث : مرحلـــة النقـــود المعـــدنيـــة

المبحث الرابع : مرحلة النقود الورقية و الكتابية

خلاصـــة .

الفصل الأول : التطور التاريخي لنشأة النقود

تمهيد :

لقد مرت النقود في تطورها عبر التاريخ بعدة مراحل و اعتبرت النقود كأساس لتقسيم التطور التاريخي للمجتمعات ، فلقد بدأت بمرحلة اقتصاد المقايضة و الذي كان ينتشر في المجتمعات البدائية ثم مرحلة الإقتصاد النقدي و التي بدأت عندما اهتدى الإنسان أنذاك إلى استعمال النقود المعدنية والورقية ، ثم مرحلة الإقتصاد الإئتماني و هي مرحلة توافق استعمال النقود الإئتمانية.

ومن هذا التقديم نلاحظ أن النقود مرت بعدة مراحل ، و لذلك نخصص هذا الفصل لمرحلة نظام المقايضة و صعوباتها ثم ظهور النقود المعدنية و الورقية و التخلص من عيوب المقايضة حيث نتعرض في المبحث الأول إلى مرحلة نظام المقايضة وصعوباتها وفي المبحث الثاني إلى مرحلة النقود السلعية أما المبحث الثالث نتناول فيه مرحلة النقود المعدنية، وفي المبحث الرابع نتعرض فيه إلى مرحلة النقود الورقية، وفي الأخير ختمنا الفصل بخلاصة.

المبحث الأول : مرحلة نظام المقايضة و صعوباتها

مرت عمليات التبادل بعدة مراحل فبدأت بمرحلة المقايضة ، إلا أن هذا النظام تعرض لعدة صعوبات واجهته وهو يؤدي عملية التبادل، مما أدى إلى التخلي عنه ، وهو ما يحتم علينا فهم هذا النظام والتعرض لصعوباته.

المطلب الأول: مفهوم نظام المقايضة

يعتبر نظام المقايضة مرحلة متطورة للإنسان ، وللحياة الإقتصادية أيضا ، بحيث أصبح الأفراد ينتجون سلعا تزيد عن حاجتهم إليها ، فبدأت الحاجة تظهر إلى الفائض من السلع ، وازدادت الرغبة في تبادل الفائض من الإنتاج حتى ظهر السوق في شكل مكان يعتاده كل من يمتلك فائضا من منتوج معين. و في حاجة إلى منتوج آخر ، و البحث عمن يبادله هذا الفائض عن حاجته بفائض آخر هو في حاجة إليه[1]، وبالتالي فإن المقايضة تعني مبادلة سلعة بسلعة أخرى أو خدمة بخدمة بصورة مباشرة بدون استخدام وسيط نقدي، وذلك مثل استبدال قمح بخروف أو خدمة زراعة مقابل خدمة سقي، أو خدمة حصاد لقاء جزء من هذا المحصول الذي تم حصاده.

أما قبل مرحلة المقايضة فهي توحي باقتصار العملية الإنتاجية للأفراد على الإكتفاء الذاتي لكل منهم، أي أن الفرد كان ينتج كل ما يحتاجه دون زيادة عن ذلك تكون موضوعا للتبادل، وعندما بدأ التعاون بين الأفراد ضمن قبائل تزايد الإنتاج وعرف الإنسان نوعا من التخصص وتقسيم العمل البسيط، فبدأت كل قبيلة تتقن و تتخصص في عمل معين ، و تنتج ما يزيد عن حاجتها، وتحقق فائضا

---

[1] محمود محمد نور ، أسس ومبادئ النقود والبنوك، كلية التجارة، جامعة الأزهر ، مصر ، بدون تاريخ، ص 9.

من الإنتاج لسلعة معينة أو عدد قليل من السلع ، في حين نجد أن الفرد أو القبيلة في حاجة إلى سلع أخرى. و من هنا ظهرت المقايضة كطريقة أو كنظام يقوم بتبادل الإنتاج وفقا لحاجات الأفراد و القبائل وهو الأمر الذي يسمح بالتخصص ورغبة الأفراد في تبادل السلع لتحقيق إشباع متنوع، وهذا يظهر مدى تحول الهدف من الإنتاج أي من مجرد الإكتفاء الذاتي للفرد أو للقبيلة فقط إلى الإنتاج من أجل التبادل في السوق.

فقد كان التوزيع للإنتاج تلقائيا و داخليا حسب النظام الإجتماعي السائد في تلك العصور البدائية الأولى لكن احتياجات الأفراد لم تظل ثابتة و رغباتهم جامدة ، ثم إن أساليب الإنتاج لم تبقى بدائية. إذ تغيرت الرغبات ، و تطورت أساليب و فنون الإنتاج ، فانتقل الإنسان إلى مرحلة الإنتاج المتخصص ، لينتقل من اقتصاد اللامبادلة إلى اقتصاد المبادلة و المقايضة.[1]

لقد تمثل هذا التطور في تخصص كل جماعة أو قبيلة في إنتاج سلعة أو مجموعة من السلع ، بل أن التخصص قد مس حتى نفس الجماعة ، و هو ما يسمى بتقسيم العمل ، فالمشتغل بالزراعة يبادل أو يقايض بالقمح الزائد عن حاجته مع مشتغل أو متخصص آخر في الصيد ، كما أن المتخصص في الصيد الذي يكون لديه فائضا في اللحوم يحتاج إلى مشتغل آخر في الجلد و هكذا.

فالمقايضـــة إذن هي مبادلة سلعة بأخرى و بشكل مباشر بدون نقود ، و كل المؤرخين يقولون بأن الحضارة بدأت بهذه المبادلات المباشرة بدون نقود ، و هو التبادل الذي تأخذ فيه سلعة مكان أخرى عند التبادل.[2]

لكن وسائل الإنتاج أخذت في التطور و زادت كمية الإنتاج و تنوعت المقايضة و أصبحت تعيق عملية و حجم المبادلات فتولدت عدة صعوبات يمكن إيجازها فيما يلي :

المطلب الثاني: صعوبات المقايضة

أظهر نظام المقايضة بالتجربة صعوبات عديدة في عمليات البيع و الشراء و ما يصاحب ذلك من ضياع الوقت و الجهد ، و هو ما يقلل من فرص التبادل و فيما يلي تحليل لأهم صعوبات المقايضة أو نقائصها و هي :

1-صعوبة التوافق المزدوج في رغبات المتبادلين

لا تتوقف عملية التبادل في ظل نظام المقايضة على رغبة شخص واحد للحصول على سلعة أو خدمة ، بل ينبغي أن يكون هناك شخص آخر يملك هذه السلعة و يرغب في مبادلتها ، و لا يكفي هذا الشرط لكي تتم المبادلة ، بل لا بد للشخص الذي تكون لديه هذه السلعة أن يكون مستعدا للتنازل عنها مقابل سلعة أخرى عند الشخص الأول.

---

[1] مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، 1985، ص 62 وما بعدها.

[2] Henri Guitton, La monnaie, Dalloz, 3ème ed, 1974, p22.

فمثلا لنفترض أن شخصا لديه سلعة قمح يريد مبادلتها بسمك فإنه لا بد من توافر الشروط التالية:

1- وجود شخص آخر يملك سمكا.

2- وجود الرغبة عند هذا الشخص لمبادلة السمك مقابل القمح.

3- و من بين هؤلاء الأشخاص شخص يطلب في السمك نسبة تبادل مناسبة من القمح.

وتعتبر هذه الشروط في غاية الصعوبة نظرا لما تتطلبه من توافر رغبتين في آن واحد ، أي رغبة لمن يريد مبادلة السمك مقابل تنازله عما لديه من قمح ، و رغبة المتنازل عن السمك مقابل الحصول على القمح ، فينبغي إذا تحقيق التوافق في رغبات المتعاملين ، لأنه قد يوجد شخص يريد قمحا و لكنه لا يمتلك سمكا ، و بالتالي يكون من الضروري البحث عن إيجاد شخص آخر أو أكثر من ذلك لكي تتم عملية المبادلة.

و الواقع أن هذا التبادل يكون ممكنا و سهلا في ظل مجتمع اقتصادي بدائي يقوم على أساس الإنتاج من أجل الإكتفاء الذاتي ، أما في النظام الإقتصادي القائم على التخصص و تقسيم العمل و يكون الإنتاج ليس بهدف الإكتفاء و إنما بهدف التبادل ، في هذه الحالة يكون عدد السلع مضاعفا في الأسواق ، و تتسع رقعة التبادل ، و يصبح التوافق المزدوج بين الرغبات الذي ينتشر أكثر في نظام المقايضة أمرا في غاية التعقيد لما يشترطه من وقت و جهد للبحث عن هذا التوافق لإتمام عمليات المبادلة.

2-صعوبة تحديد نسبة التبادل :

وهذا يعني الإفتقار إلى وحدة عامة يمكن بمقتضاها قياس و تحديد قيم السلع و الخدمات ، ففي نظام المقايضة تكون كل سلعة لا تتحدد قيمتها في السوق بشكل بسيط و سهل ككمية واحدة بل يجب أن تتحدد قيمتها في أشكال عديدة من السلع و الخدمات الأخرى ، و لكي تتم هذه المقايضة يجب معرفة المعدل أو النسبة لكل السلع و الخدمات المعروضة في السوق ، و هذا أمر صعب جدا ، بل يصل إلى الإستحالة التامة إذا تعددت السلع و الخدمات ، و يقصد بتحديد نسب التبادل إيجاد طريقة بسيطة و دقيقة يجري بواسطتها قياس قيمة كل سلعة بالنسبة لكل من السلع الأخرى.

فمثلا لو كنا أمام خمس (05) سلع هي : E,D,C,B,A يصبح من الضروري تحديد معدل أو نسبة كل سلعة على حدى من السلع الأربع الأخرى.

في هذا المجال نحتاج إلى 10 معدلات (نسب) للتبادل كما يلي :

4 معدلات {
- السلعة A مع السلعة B ، نكون قد عرفنا معدل السلعة B مع السلعة A
- السلعة A مع السلعة C ، نكون قد عرفنا معدل السلعة C مع السلعة A
- السلعة A مع السلعة D ، نكون قد عرفنا معدل السلعة D مع السلعة A
- السلعة A مع السلعة E ، نكون قد عرفنا معدل السلعة E مع السلعة A

السلعة B مع السلعة C ، نكون قد عرفنا معدل السلعة C مع السلعة B	3 معدلات
السلعة B مع السلعة D ، نكون قد عرفنا معدل السلعة D مع السلعة B	
السلعة B مع السلعةE ، نكون قد عرفنا معدل السلعة E مع السلعة B	
السلعة C مع السلعة D ، نكون قد عرفنا معدل السلعة D مع السلعةC	2 معدلات
السلعة C مع السلعة E ، نكون قد عرفنا معدل السلعة E مع السلعة C	
السلعة D مع السلعة E ، نكون قد عرفنا معدل السلعة E مع السلعة D	معدل واحد
المجموع 10 معدلات	

ويزداد الأمر أكثر صعوبة في الواقع العملي لأنه توجد آلاف أو ملايين السلع و الخدمات وبالتالي فإنه يصبح من الضروري معرفة معدل التبادل بين كل من السلع عل حدى و السلع و الخدمات الأخرى.

إن عدد معدلات أو نسب التبادل الواجب معرفتها يساوي عدد التوفيقات الممكن الحصول عليها من كل السلع المطروحة للتبادل.

إذا كانت كل مجموعة (توفيقة) فيها يتكون من سلعتين فقط فإن النسبة تكون كما يلي :

حيث تقرأ : ! n : n عاملي(عدد السلع)

$$C_n^2 = \frac{n!}{2!(n-2)!}$$

وبالإختصار الرياضي لهذه العلاقة إلى العبارة البسيطة:

$$C_n^2 = \frac{n(n-1)}{2}$$

حيث n هي عدد السلع الداخلة في التبادل

وإذا طبقنا المثال السابق لـــ خمس (05) سلع متوافقتين اثنين فإن عدد التوفيقات سيكون 10 = $C_5^2 = 5(5-1)/2 = 5\times4\ /2 = 20/2 = 10$

وإذا كانت هناك 100 سلعة تدخل في التبادل فإن عدد نسب المقايضة التي يكون من الضروري حسابها :

$$C_{100}^2 = \frac{100(99)}{2} = 4950$$

إذن سيكون على الشخص الذي يبادل أن يعرف 4950 معدل تبادل لـــ 100 سلعة و هذا أمر عسير، ولم يتغلب على هذه الصعوبة إلا بعد ظهور النقد.

3-صعوبة تجزئة السلع :

بالإضافة إلى الصعوبات السابقة تضاف صعوبة تجزئة السلع في نظام المقايضة ، عندما يملك أحد طرفي المقايضة سلعة كالحمص و يرغب في مبادلتها بقمح فإن المبادلة قد لا تطرح إي مشكلة لأن كلا من الحمص و القمح قابل للتجزئة ، و بالتالي عندما تكون بعض السلع صغيرة الحجم أو يمكن تجزئتها بسرعة إلى وحدات صغيرة فإن هذا لا يطرح مشكلا كبيرا ، ولكن المشكلة تحدث عندما نكون أمام سلع أخرى غير قابلة للتجزئة لكبر حجمها و ارتفاع قيمتها ، فإذا كان الشخص يملك حديقة و يرغب في مبادلتها بحصان و خروف و سمك فإنه في هذه الحالة فإن نظام المقايضة يقف عاجزا أمام حل هذه المشكلة و خاصة في توفير هذه السلع الثلاث (حصان و خروف و سمك) في آن واحد و من طرف واحد ، و إذا توفرت لدى شخصين أو أكثر فكيف يمكن تجزئة الحديقة بين مجموعة أشخاص ، و هكذا فإن صعوبة تجزئة بعض السلع غالبا ما تقف عائقا أمام إتمام عمليات المقايضة.

4- صعوبة تخزين السلع :

منذ القديم عرف الإنسان التخزين و الإحتياط و الإدخار للمستقبل ، و بما أن الإنسان كان يعيش في نظام المقايضة و في ظل غياب النقود فإنه كان يلجأ إلى السلع لتخزينها عندما يبقى له جزء من السلع بعد المقايضة ، و هذا المخزون السلعي يتطلب عناية كبيرة ، و يحتاج إلى مساحة واسعة و إلى حراسة و في هذا تكلفة باهظة الثمن من جهة ، و ضعف إمكانيات التخزين أنذاك من جهة أخرى ، و هو ما يجعل قيم السلع تتدهور ، و لا تحتفظ بقيمتها الأولى و قد تتعرض السلعة للمخاطر التالية[1].

أ- قد تتعرض هذه السلعة و خاصة تلك الزراعية منها التي كانت تمثل الغالبية في نظام المقايضة للتلف أو العطب أو النقص في قيمتها.

ب- يتكلف الشخص في تخزين هذه السلعة كثيرا من الوقت الذي يحتاج فيه إلى استهلاكها أو مبادلتها بغيرها من السلع.

ج- قد يكون من الصعب إخراج السلعة من المخازن و تحويلها من حالتها التي كانت مخزونة بها إلى حالة تكون فيها صالحة للمقايضة عندما يريد مبادلة هذه السلعة بغيرها من السلع التي يحتاج إليها.

5- صعوبة إيجاد وسيلة للمدفوعات الآجلة :

تكون أداة المدفوعات الآجلة في نظام المقايضة هي السلع ، و بما أن هناك صعوبة في تخزينها و الحفاظ على قيمتها فإن وسيلة الدفع في المعاملات الآجلة عندما تعتمد على السلع تكون تلك السلعة عرضة للمخاطر كانخفاض أو ارتفاع قيمتها في عمليات المقايضة مما يجعل أحد الطرفين يتحمل الخسارة عند الوفاء بالدين.

---

(1) حافظ محمود شلتوت ، اقتصاديات النقود و البنوك ، جامعة الزقازيق مصر 1990 ، ص 16.

المبحث الثاني : مرحلة النقود السلعية :

تعرفنا في ماسبق علىنظام المقايضة كبداية للإنسان في معرفته لطرق التبادل ، فقد كان هذا النظام صالحا في ظل اقتصاد بسيط و بدائي قائما على الإكتفاء الذاتي والتبادل البسيط ، و لكنه عرف صعوبات عديدة تم تحليلها وكما فشل في وجه التطورات التي حصلت في زيادة الإنتاج و اتساع رقعة التبادل التجاري ، و بدأ الإنسان يبحث للتغلب على عيوب نظام المقايضة و لإيجاد طرق أكثر ملاءمة و كانت أول خطوة للتغلب على صعوبات المقايضة أن اهتدى الإنسان إلى استخدام سلعة معينة تلعب دور النقد ، و كان كل مجتمع يتخذ سلعة من السلع الشائعة و المستهلكة كنقد، فاتخذ الصينيون الحرير ، وفي الهند استعملت الماشية كنقود ، بينما استعمل قدماء المصريين القمح كنقود ، و اتخذت مجتمعات أخرى أنواعا من الخرز و الأحجار الكريمة ، كما صنعت النقود من الصدف و المعادن غير النفيسة مثل الحديد ، النحاس ، البرونز[1]. و قد كان من نتيجةاستعمال بعض السلع كنقود كوسيط للمبادلة التخلص من بعض صعوبات المقايضة مثل صعوبة التوافق المزدوج في رغبات المتعاملين ، كما اختفت صعوبة نسبة تبادل باستخدام سلعة معينة كنقود وأصبح لكل سلعة نسبة تبادل واحدة بينها وبين النقود السلعية والتي تعتبر مقياسا للقيمة ، وتحظى بقبول الناس في معاملاتهم اليومية .

اما صعوبات المقايضة الأخرى التي أعاقت المبادلات مثل صعوبة تجزئة بعض السلع ، وعدم قابليتها للتخزين وعدم إيجاد وسيلة للمدفوعات الآجلة فلم تتمكن النقود السلعية القضاء عليها فمثلا عند استخدام بعض السلع كنقود لم يكن بعضها قابل للتجزئة ، كالماشية التي استعملت في العصور القديمة وكان يطلق اسم Pecus على هذه النقود في اللغات اللاتينية[2]، كما أن بعض السلع عرضة للتلف ويحتاج تخزينها إلى تكاليف كثيرة ولم تستطيع النقود السلعية أن تكون وسيلة للمدفوعات الآجلة وهناك أسباب عديدة جعلت مرحلة النقود السلعية تفشل في توسيع المبادلات وتسهيل أدائها وهي :

1- أن السلع التي كانت منتشرة أنذاك لم تحظى بالقبول العام بين جميع أفراد المجتمع ولم يجتهدوا في الحصول عليها.

2- أن السلع التي كانت منتشرة كانت تحل محل النقود تتعرض للتلف و النقص في قيمتها.

3- أن هذه السلع لم تكن متجانسة الوحدات.

4- أن السلع التي استعملت لم تتميز بالثبات النسبي في قيمتها.

5- أن النقود السلعية لم تكن قابلة للتجزئة لشراء بعض السلع الصغيرة.

6- إن النقود السلعية لم تتميز بخاصية هامة هي سهولة الحمل والتخزين.

---

(1) ربيع محمود الروبي ، اقتصاديات النقود و المصارف ، دار الحقوق ،مصر1986 ، ص 25 ، بتصرف.

(2) فوزي عطوي ، في الإقتصاد السياسي ، النقود و النظم النقدية ، دار الفكر العربي ، بيروت 1989 ، ص 122.

ومن المعلوم أن هذه الأسباب هي التي لم تجعل النقود السلعية تؤدي دورها بشكل خال من العوائق و التي كانت أول خطوة في طريق الإنسان لاكتشاف النقود ، فقد ذكرنا أن الحرير و الماشية و الأحجار الكريمة و التبغ ، كل هذه السلع أستعملت في أعقاب الحرب العالمية الثانية في ألمانيا ، والتي يمكن أن تكون عرضة للتلف و غير قابلة للتجزئة ، و لا تستطيع أن تحافظ على قيمتها نسبيا ، كما أنها لم تكن مقبولة بين جميع المتعاملين ، و حتى إن كانت مقبولة من طرف جماعة فلا تكون معروفة لدى الجماعات الأخرى ، و بالتالي فإن مرحلة النقود السلعية لم تتوفر على الشروط التي تجعل من هذه السلع تؤدي دور النقود ، و بدأ الإنسان يبحث عما يخلصه من عيوب المبادلات التي ما زالت تحول دون قيام بعض المبادلات الأخرى ، و بدت الحاجة إذا إلى نوع آخر من السلع تحل محل النقود ، و تتوفر فيه ميزات النقود ، وهذا مماأدى الى إستعمال النقود المعدنية.

المبحث الثالث : النقود المعدنية :

تدرجت البشرية في اكتشاف خصائص النقود لاستخدامها في المبادلات فمن مرحلة المقايضة إلى مرحلة النقود السلعية إلى مرحلة النقود المعدنية ، كما أن الوصول إلى مرحلة النقود المعدنية بدأت باستعمال معادن عديدة مثل الحديد ، النحاس ، البرونز ، إلا أن هذا لم يلبث كثيرا حتى تم الإهتداء للمعادن النفيسة لاستخدامها كنقود في التبادل و هذا نظرا لما تتمتع به هذه المعادن (الذهب ، الفضة) خاصة التي صنعت منها هذه النقود من مميزات هامة ، وهذا ما سنتعرض إليه في المطلب الأول ثم أشكال النقود المعدنية في المطلب الثاني.

المطلب الأول : مميزات النقود المعدنية:

تتميز هذه النقود بعدة مميزات منها: خفة الوزن وصالحة للإدخار وسهلة التحديد ، وقابلة للتجزئة والثبات النسبي وهو ما سنبينه فيما يلي:

1- خفة الوزن و ارتفاع القيمة : هذه الميزة تسهل عملية نقلها و حملها ، ثم إن هذين المعدنين النفيسين يعتبران من أفضل السلع الوسيطة للمبادلات فهي لا تستهلك بالتبادل لأنها أشياء ثمينة ، إذا ما قورنت بالسلع التي استخدمت في النقود السلعية أو عندما استخدمت المعادن غير النفيسة.

2- صالحة للتخزين و الإدخار : فالنقود المعدنية التي تتكون من الذهب و الفضة لا تتعرض للتآكل و التلف مع مرور الزمن كما هو الحال مع النقود السلعية أو المعدنية الأخرى ، و من النادر أن نجد من بين السلع المعمرة ما يبلغ ارتفاع قيمة مبلغ الذهب و الفضة وزنا بوزن[1] وبالتالي فإن هذه الخاصية تجعل من الذهب و الفضة نقودا تصلح لأن تكون مستودعا أو مخزنا للقيمة.

3- يعتبر الذهب و الفضة من المعادن المتجانسة فالقطع المتساوية منها يكون لها قيمة واحدة ، بحيث تكون سهلة التحديد كوسيلة للدفع ووحدة الحساب.

4- تتميز هذه المعادن بقابليتها للتجزئة دون أن تتعرض قيمتها للتدهور و بالتالي فهي تستخدم في المبادلات الصغيرة و الكبيرة.

5-كما أن المعدنين الذهب و الفضة يتميزان بالثبات النسبي في قيمتهما لفترة كبيرة نسبيا ، و ذلك نتيجة الندرة النسبية التي يتميزان بها و ضعف المستخرج منهما ، و هو ما يجعل قيمتهما ثابتة نسبيا.

وتطورت النقود المعدنية من نقود مختارة من قبل الأفراد إلى نقود إجبارية و التي هي أساس النقود القانونية.

---

(1) فوزي عطوي ، مرجع سابق ، ص 167.

المطلب الثاني: أشكال النقود المعدنية:

اتخذت النقود المعدنية ثلاثة أشكال فتطورت من نقود موزونة إلى نقود حسابية (معدودة) ثم نقود مضروبة (مسكوكة) و كانت كما يلي[1] :

1- النقود الموزونة (Monnaie pesée)

كانت النقود المعدنية توزن حسب القانون الروماني عند أي عقد أو معاملة تصفى كعقود الشراء و البيع ، و ذلك بحضور شخصية بارزة تدعى حامل الميزان الذي كان يقوم بوزن المعدن النفيس (الذهب) و ذلك من أجل إثبات شرعية المعاملات و منع الغش[2]، و يعطي الكمية اللازمة منه للدائن لتسديد الدين.

وفي ظل الإحتفالات الرومانية كان يتم وزن المعدن النفيس و تتم تصفية الديون و ذلك من أجل إثبات للرأي العام أن الدولة كانت حاضرة من أجل الضمان عن طريق حامل الميزان.

و في الحضارات الأخرى كان هناك حامل الميزان في الصين ، و يوزن الفضة التي كانت يتعامل بها المجتمع الصيني و تتم عمليات تصفية العقود و سداد الديون عن طريق وزن معدل الفضة.

2- النقود الحسابية (Monnaie comptée)

كان التحول ثقيلا من أجل أن تصبح النقود الموزونة إجبارية ، كما كان التحول ليس سريعا بأن تقسم السبائك إلى قطع و أجزاء و كانت في البداية عبارة عن كريات معدنية و شكلها كان يتطلب معالجتها لأن تكون مسطحة ، و تم خلق قريصات (Disques) أو أشكال بيضوية (Ovoïdes) و التي كان من السهل حسابها أو عدها و استعمالها.

ولكن أكبر عائق كان يواجه النقود الحسابية (المعدودة) هوأنه نستطيع أن نمزج داخل هذه القريصة مواد غير نفيسة ، و هو ما أنتج خطر الغش الذي عرفه التاريخ النقدي المعدني ، وخوف السلطة من مزج المعدن الرديء داخل المعدن الجيد.و هذا الخطر هو الذي أدى إلى ظهور الشكل الثالث من النقود و هو النقود المضروبة (المسكوكة) في شكل قطع.

3- النقود المسكوكة (المضروبة) (La monnaie frappée)

خوفا من أخطار الغش و التزوير في هذه النقود بدأت السلطات تحرص على أن تقوم بضمان سك النقود المعدية حتى تمنح ضمانا للعملات المعدنية المسكوكة و التي تكون مطابقة للمواصفات القانونية فلم يعد بإمكان الأفراد سك النقود المعدنية ، بل تولت الدولة حق ضرب النقود و هو ما يضفي عليها طابع الضمان ، وهو مجسد من طرف الدولة و التوجه نحو ربط النقود المعدنية

---

(1) Henri Guitton , Opcit , p 35 , 36

(2) Suther Land .C.M , Monnaies Romaines , traduction française par . S de Roque feuil. Cabinet des médailles , Paris 1979 , p 17.

بحياةالدولة ، و أصبحت العملة تعمل على أخذ وجهيها صورة أو إسما أو رمزا لصاحب السلطة و هو يجسد الدولة.

وكخلاصة لتطور النقود المعدنية فقد تم احتكار إصدارها من طرف الدولة ، ولم يعد الأمر فوضى كما هو الحال في النقود المعدنية الأخرى و لم يترك للأفراد اختيار نقودهم ، و لكن بتولي الدولة صك النقود بدأت تتمتع بالإجبار ، و هو ما يجعلها تحظى بالقبول العام.

المبحث الرابع : النقود الورقية و النقود الكتابية

تطورت النقود من شكل النقود المعدنية إلى النقود الورقية ثم إلى النقود الكتابية و سنتعرض في هذا المبحث إلى النقود الورقية في المطلب الأول والنقود الكتابية في المطلب الثاني.

المطلب الأول: النقود الورقية:

لم يكن استعمال الورق النقدي كأداة لسداد الديون حادثا منفصلا عن مرحلة النقود المعدنية فقد كان الصرافون الرومان يصدرون إيصالات تمثل النقد المعدني المودع لديهم ، و كان يتم تداولها من شخص إلى آخر ، و كان الصينيون يستعملون أوراقا نقدية تحمل طابع الدولة و كان الجهابذة العرب يصدرون صكوكا و سفاتج تستعمل كوسائل دفع تظهر ما يقدم لهم أو سدادا لما في ذمتهم من نقود [1] ولكن هذه الوثائق التي تشير إلى المعدنين (الذهب و الفضة) كانت تعبر عن ملكية الذهب و الفضة لحامل الوثيقة.

و يمكن القول إن النقد الورقي يعود إلى القرن السابع عشر ميلادي حينما كان يعهد الأفراد بما لديهم من عملات معدنية أو سبائك نفيسة إلى التجار و الصاغة و الصيارفة ليحتفظوا بها لهم في أماكن آمنة بعيدة عن مخاطر الضياع و يتلقون مقابل ذلك عمولة الحراسة ، و كان هؤلاء الصاغة و التجار و الصيارفة يقومون بتحرير وثائق أو شهادات ورقية لصالح المودعين و ذلك بإثبات حقهم في ودائعهم و رجوعها إليهم متى طلبوا ذلك ، و كانت هذه الشهادات في بداية الأمر "إسمية" أي باسم صاحب الوديعة و كان إذا أراد المودع أن يقوم بعملية شراء سلعة أو تسديد دين ، كان عليه أن يتقدم إلى المودع لديه وديعته و يستردها مقابل تقديم الشهادة الورقية إليه ، و يستلم الذهب و يدفعه إلى البائع الذي اشترى منه السلعة أو يقوم بتسديد دين كان في ذمته ، هذا من جهة المشتري ، أما الشخص البائع كان إذا تلقى الذهب ثمنا لسلعته كان عليه أن يتقدم إلى أحد مؤسسات الإيداع المكونة من التجار والصاغة و الصيارفة ليحتفظ بهذا الذهب مقابل أن يتلقى شهادة ورقية تثبت حقه في ملكية الذهب.

و لكن مع انتشار و تداول شهادات الإيداع أو الورقية بدأ التخلي عن حمل الذهب من المودع لديهم ثم العودة إليهم مرة أخرى ، و إنما تم استعمال التظهير أي التصديق على ظهر الشهادة كوسيلة لنقل ملكية هذه الشهادة و الدلالة على وجود مقابلها ذهبا ، و هذا مما زاد في ثقة مؤسسات الإيداع ، ومع زيادة الثقة في قدرة هذه المؤسسات على الإستجابة لطلبات أصحاب الودائع و إعطائهم قيمتها في شكل معادن نفيسة متى تقدموا لها ، كما أن زيادة المعاملات أدت إلى زيادة استخدام الشهادات الورقية و قامت مؤسسات التجارة و الصاغة و الصيارفة بإصدار شهادات ليست إسمية و إنما أضيف إليها عبارة "لحاملها" و ذلك من أجل تسهيل عملية انتقال ملكية هذه الشهادات بمجرد الحصول عليها بدون

---

[1] أحمد السمان ، موجز الاقتصاد السياسي ، الجزء الثاني ، مطبعة جامعة دمشق 1975 ، ص 69 .

أن يكون هناك حاجة للتظهير على هذه الشهادات ، و بدأت هذه الشهادات تنوب عن النقود المعدنية النفيسة و لذلك سميت هذه الشهادات بالنقود النائبة[1].

وكانت قيمة هذه الشهادات تساوي دائما قيمة الإيداعات الذهبية المودعة لدى مؤسسات إصدار الشهادات و هذا يعني أن التغطية المعدنية للنقود الورقية النائبة كانت 100 % و كما تسمى بالنقود الإئتمانية[2]

وعندما ظهرت البنوك كان أول بنك قام بإصدار هذه الشهادات الورقية هو بنك أمستردام سنة 1609 ، و في سنة 1656 أصدر بنك استكولهم الذي أسس في السويد على رجل البنوك المشهور بالمستراخ سندات ورقية تمثل إلتزاما على البنك و قابلة للتداول و تعهد بأداء قيمتها بالنقود المعدنية عند الطلب[3].

وهي فكرة تجمع بين عملية الخصم و عملية إصدار الأوراق ، فلقد كانت عملية الخصم منتشرة، فكانت المصارف تمنح لكل من يخصم ورقة تجارية مبلغا معينا من النقود المعدنية ، لكن بالمستراخ غير هذه المعاملة عن طريق دفع البنك قيمة الخصم بنقود ورقية بدلا من النقود المعدنية و هي أوراق يصدرها البنك متعهدا فيها بدفع مقابلها نقودا معدنية لحامل الورقة النقدية.[4]

ومع تطور الأحداث و ضغطها انتشر استخدام هذه الأوراق و انفصل إصدارها عن إيداع النقود لدى البنك ، و أصبح الإصدار متعلقا بعمليات القروض التي يمنحها البنك ، حتى جاء القرن التاسع عشر الذي أصبحت فيه كل البنوك تصدر النقود الورقية و التي سميت "البنكنوت"(Bank Note) وبقيت أوراق البنكنوت تتمتع بالقبول من قبل الأفراد اختياريا و لم يصل المجتمع إلى حالة اعتبار نقود أوراق البنكنوت تتمتع بالقبول الإجباري حتى منتصف القرن التاسع عشر ، حيث بدأت الدول تتدخل في تنظيم تداول الأوراق النقدية بواسطة فرض الطابع القانوني عليها، و أصبح الأفراد ملزمين قانونيا بقبولها في كل معاملاتهم و لتسديد ديونهم ، و بالرغم أن النقود الورقية أصبحت نقودا قانونية وإجبارية إلا أنها كانت في البداية قابلة لتحويلها إلى ذهب أو فضة ، و لكن مع قيام الحرب العالمية الأولى ونقص الأرصدة الذهبية في معظم دول العالم بسبب النفقات العسكرية بدأت دول العالم تتخلى عن التحويل و تفرض السعر الإجباري للنقود الورقية، و الذي نتج عنه عدم قابلية تحويل هذه النقود إلى معادن نفيسة ، و بالتالي يمكن القول أن النقود الورقية تطورت فوصلت إلى مرحلة النقود النهائية " أي ليست ورائها نقوداً أخرى تغطيها.

---

(1) تسمى بالفرنسية Monnaie représentative

(2) تسمى بالفرنسية .Monnaie fiduciaire

(3) عبد النعيم مبارك ، محمود يونس ، اقتصاديات النقود و الصيرفة و التجارة الدولية ، الدار الجامعية للطباعة و النشر 1996 ، ص 21.

(4) فتح الله و لعلو ، الإقتصاد السياسي ، توزيع المداخيل ، النقود و الإئتمان ، دار الحداثة ، لبنان 1981، ص 277.

المطلب الثاني: النقود الكتابية

بعد أن تطورت النقود الورقية وأصبحت نقودا إجبارية قابلة للتحويل تعتمد قيمتها على قبول الأفراد لها بإلزام القانون ، كانت البنوك تقوم بقبول ودائع الأفراد من تلك النقود الورقية ، و تقدم تعهدا بالدفع في شكل قيود كتابية في سجلات البنك تبين إلتزام البنك بدفع جزء من هذه النقود للمودع أو لأمره عند الطلب ، و يتم تداول هذه النقود عن طريق الشيكات التي تعتبر مجرد وسيلة لتداول النقود الكتابية ، و بذلك وصلت النقود إلى مجرد قيد في دفاتر البنك.[1]

والأمر الجديد في النقود الكتابية هو أن تعهد البنك كان يأخذ شكل شهادات ورقية عندما كانت الايداعات من النقود المعدنية (ذهب أو فضة) و يأخذ في النقود الكتابية شكل قيود كتابية في حساب مفتوح باسم المودع للنقود الورقية ،و بإمكان العميل الحصول على نقوده الورقية من البنك الذي أودع فيه نقوده متى شاء، ثم إن هذه النقود الورقية التي يسحبها صاحبها المودع ستعود كلها أو جزء منها إلى البنك مرة أخرى بواسطة عميل لديه حساب في البنك ،وهكذا تتكرر عملية القيد الكتابي لهذه الوديعة الجديدة باسم العميل الجديد ،وهذه العملية أي عملية السحب ثم العودة مرة أخرى الى الدائرة البنكية فيها ضياع للجهد والوقت ، واختصارا لكل هذا فانه أصبح بمستطاع العميل المودع لدى البنك أن يامر البنك الذي لديه حسابه أووديعته بتحويل المبلغ الذي يريد سحبه الى حساب الشخص الأخر،وبالتالي فان العملية هنا تتم بمجرد قيود كتابية بجريها البنك في دفاتره ويتم تحويل المبلغ من حساب الشخص الثاني عن طريق القيد في حسابات العملاء عن طريق الشيك الذي يمثل أداة لتداول النقود الكتابية ونلاحظ أن النقود الكتابية هي الودائع الجارية ذاتها وليست الشيكات التي تعتبر وسائل تداول الودائع ،وهذا يبين لنا حقيقة وهي أنه بدون وجود ودائع فليس هناك أي أهمية للشيكات .

---

(1) حافظ محمود شلتوت ، مرجع سابق ، ص 28.

خلاصة:

إن التطور التاريخي الذي عرفته النقود يكشف لنا الملاحظات التالية :

- في ظل المجتمعات البسيطة البدائية والتي اعتمدت على الاكتفاء الذاتي كانت الحاجة ماسة الى المبادلات مع المجتمعات الأخرى .
- في ظل نظم المقايضة الذي هو تبادل سلعة بسلعة أخرى بشكل مباشر ظهرت صعوبات عديدة منها: عدم التوافق المزدوج في التبادل وتجزئة السلع ، وعدم وجود معيار لتبادل السلع إلى غير ذلك ، وأخذت المجتمعاتتستخدم سلعا مقبولة ومنتشرة لكي تقوم بدور الوسيط في المبادلات ،ومرت بمرحلة النقود السلعية .
- بفضل تطورالإنتاج تحولت المجتمعات إلى استعمال المعادن النفيسة نظرا للخصائص التي تتمتع بها ، وتطورت من الاستعمال الاختياري إلى الإجباري وتم تنظيمها وسكها .
- تدرجت المجتمعات في استعمال وتداول النقود واهتدت إلى النقود الورقية ،وفي البداية كان يغطى إصدارها برصيد ذهبي كاملا .

تم التخلي عن التغطية الذهبية للأوراق النقدية المصدرة ، وبفضل انتشار البنوك وتوسع حجم الودائع فيها ظهرت النقود الكتابية وهذه الملاحظات أيضا تظهر من جهة أخرى تطور الفكر البشري في أمرين هما :

1. إرتقى الفكر الإنساني في استعمال النقود من النقود الملموسة إلى النقود المجردة وتعتبركل من النقود السلعية والنقود المعدنية و النقود الورقية هي النقود الملموسة أما النقود المجردة فهي النقود الكتابية أو النقود المصرفية.
2. حظيت النقود المستعملة من قبل الأفراد بالثقة الكاملة التي كانت متضمنة في السلعة في البداية ثم في المعدن ، ثم تحولت إلى الورق و أخيرا الثقة في المؤسسة التي تقبل الودائع و هي البنك.